

قال بيع لا يفسخ البيع عند علي كل الاحتجاج به وبهذا  
قال ابو حنيفة وقال الكافي لا يجوز اطلاق اليمين له ان  
قول او تلف وبه قال احمد

**باب المتبايعين وهلاك المبيع**

اذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ولا يسه  
تحالفا بالاتفاق والاصح من مذهب الكافي ان يبيد البيعتين  
البايع وقال ابو حنيفة يبيد البيعتين المشتري وان كان  
المبيع هالكا واختلفا في قدر ثمنه مخالفا عند الكافي  
وفسخ المبيع ورجع بثمنه المبيع ان كان متقوما وان  
كان مكسبا وجب على المشتري مثله وهذا احدى  
الروايتين عن احمد واحدى الروايات عن مالك  
وقال ابو حنيفة لا يخالف مع هلاك المبيع ويكون القول  
قول المشتري بكل حال وعن الشعبي وابن سريج ان  
القول قول البايع واختلف وزعمهما كاختلافهما  
وقال ابو حنيفة ان كان المبيع في يد وارث البايع مخالفا  
وان كان في يد المشتري فالقول قوله مع غيبته **فصل**  
واذا اختلف المتبايعان في شرط الاجل او قدره او في  
شرط الخيار او قدره او شرط الرهن والضمان بالماله  
او بالعقد مخالفا عند الكافي ومالك وقال ابو حنيفة  
واحمد لا يخالف في هذه الشروط والقول قول من ينفقها  
**فصل** واذا باع عتقا من في الذمة ثم اختلفا

فقال

فقال البايع لا اسلم المبيع حتى يقضى الثمن وقال المشتري  
في الثمن مثله فالكافي اقوال اصحها يجبر البايع على تسليم  
المبيع ويجبر المشتري على تسليم الثمن وفي قول يجبر المشتري  
وفي قول لا اجبر فمن سلم اجبر صاحبه وفي قول يجبران وقال  
ابو حنيفة ومالك يجبر المشتري او لا **فصل** واذا تلف  
المبيع قبل القبض باقرضه او بعهده المبيع عند ابو حنيفة  
وان افترق وقال مالك واحمد اذا لم يكن المبيع مكسبا  
ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري واذا تلفه  
اجنبى فلكافي اقوال اصحها ان البيع لا يفسخ بل يجبر  
المشتري بئس ان يجبر ويغرم المشتري او يفسخ فيعبر البايع  
للاجنبى وهذا قول ابو حنيفة واحمد وهو الراجح من مذهب  
مالك واذا تلفه البايع الفسخ كالا فة عند ابو حنيفة ومالك  
والكافي وقال احمد لا يفسخ بل على البايع قيمته وان كان  
مثلا فثله ولو كان المبيع مسمرا على شجرة فثله مع الخلية  
فقال ابو حنيفة يثلف من ضمان المشتري وهو الاصح  
من قول الكافي وقال مالك ان كان الثلف اقل من الثلث  
فمن ضمان المشتري او الثلث فما زاد فمن ضمان البايع وقال  
احمد ان تلف باسرع او كان من ضمان البايع او سرق

**كتاب السلم والقراض**

اتفق الامة على جواز السلم الموحل وهو السلف وعلى انه